عدم المطابقة للاعتقاد ولو كان صوابا واستدل له بقوله تعالى اذا
جاءك المنافقون الى قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فلو كانت
العبرة بالمطابقة للواقع لكانوا صادقين لانهم شهد وانه رسول الله
واجيب بان المعنى لكاذبون فى الشهادة لانها تتضمن التصديق بالقلب
فهى اخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لذلك لا فى
المشهود به ثم اختلف على هذا القول هل تثبت الواسطة فقيل نعم
وهى الساذج الذى ليس معه اعتقاد وعليه اقتصر فى جمع الجوامع وقيل
لا بل يدخل فى الكذب لان عدم المطابقة للاعتقاد شامل لما لا اعتقاد
معه ولما معه اعتقاد العدم وقد حكيت هذه القول من زيادتى الثالث
وعليه الجاحظ ابو عثمان عمرو بن بحر من المعتزلة قال الصدق المطابقة
للخارج مع اعتقاد المخبر المطابقة والكذب عدم المطابقة للواقع
مع اعتقاد عدمها فما عدا ذلك واسطة لا صدق ولا كذب وهو لربع
صور المطابق ولا اعتقاد لشئ والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة
وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة وغيره ولا اعتقاد واستدل له
بقوله تعالى حكاية عن الكفار افترى على الله كذبا ام به جنة
حيث حصروا دعواه صلى الله عليه وسلم الرسالة فى الافتراء والاخبار
حال الجنون يعنون انه لا يخلو الحال عن احدهما وليس الاخبار حال
الجنون كذبا لانه جعلى قيمه ولا صدقا لانهم لا يعتقدونه فتثبت
الواسطة واجيب بان المعنى ام لم يفتر وعبر عنه بالجنة لان المجنون
لا افتراء له وحاصله ان الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد
وليكون خبر المجنون كذبا لا عمد فيه اولا يكون صدقا ولا كذبا لانا

انا نم

انا نم واسطة بل باعتبار ما ينطق به ليس مقصودا فليس بكلام
نعم استدل له ايضا بقول عائشة عن ابن عمر ما كذب ولكنه وهم واجيب
بنا ويل ما كذب عمدا وهو مجاز تخصيص الرابع وهو لابى القاسم الراغب
قال كالجاحظ فى الصدق والكذب الا انه قال فى الصور الاربع الواسطة
توصف بالصدق والكذب يجهتين بالصدق من حيث مطابقته للخارج
او الاعتقاد وبالكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج او الاعتقاد
وهذا معنى قولى ووصف الثالث بالوصفين تنبيه قد يطلق
الصدق على المطابقة والكذب على عدمها فى غير الخبر ايضا كقوله تعالى
لقد صدق الله رسوله الرؤيا وقوله صلى الله عليه وسلم وكذب
بطن اخيك وقول الشاعر

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ... فما حنث تغريرا قطام

وبقى فى النظم مسئلتان متعلقتان بالخبر الاول مدلول الخبر الحكم
بالنسبة التى تضمنها وقيل نفس ثبوتها فمدلول زيد قائم الحكم بثبوت
قيامه وقيل نفس ثبوت قيامه واستدل للاول بانه يلزم على الثانى
ان لا يكون شئ من الخبر كذبا بل يكون كله صدقا وتقريره ان مدلوله
لو كان الثبوت لكان غير الثابت فى الخارج غير خبر فلا يكون شئ
من الخبر غير ثابت فى الخارج فلا شئ منه كذبا وذلك باطل لاتفاقهم
على ان من الخبر كذبا واجاب الثانى بان العرب لم تضع الخبر الا
للصدق لاتفاق اللغويين والنحاة على ان معنى قام زيد حصول
القيام منه فى الزمن الماضى واحتماله للكذب ليس من الوضع بل من
جهة المتكلم كذا اجاب القرافى الثانية مورد الصدق والكذب فى الخبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)